

تجارة الرق في إفريقيا الغربية وانعكاساتها الاستعمارية على السنغال بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ميلادي

أ. عبد القادر سلاماني ، جامعة بشار

المقدمة:

تحتل القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا متميزا لتوسطها قارات العالم، مما أهلها لتكون إقليما جغرافيا هاما، كما أنها تملك موارد بشرية وطبيعية جعلتها محط اهتمام الدول الغربية التي تسابقت لاكتشافها بغية استغلال مواردها المتنوعة، ذلك ما نتج عنه بروز ظاهرة جديدة تمثلت في استعباد الإنسان الإفريقي الذي أصبح بضاعة تباع وتشترى في السوق الأوروبية. وتزايد الطلب على هذه البضاعة بعد اكتشاف العالم الجديد لحاجتها لليد العاملة الإفريقية.

ظهرت تجارة الرق من الناحية الاجتماعية مع تطور الفكر الإنساني القائم على استغلال الإنسان القوي للإنسان الضعيف و استخدام الأسير عوض قتله، وهذا يعتبر في حد ذاته قيمة أخلاقية وتطورا عظيما، فنجاة الأسير وعيشه في أدنى مراتب الحياة أفضل بكثير من القتل، وباستقرار الإنسان في زراعة الأرض، نشأت المدينة وظهرت معها الملكية الفردية المتمثلة في ملكية الأسرة المنتجة. ومع ازدياد الحاجة إلى العمل وتنظيمه لجأت دولة المدينة إلى الأسرى لاستخدامهم في العمل فكانت غالبا ما تقوم بقتل الرؤساء والقواد وتسترق الآخرين، فتبقي البعض لمرافق المدينة ليكون رقيقا مملوكا

للدولة يقوم ببناء المعابد وتشبيد الطرقات وحفر الآبار والترع والعمل في المناجم وغيرها من الأعمال العامة، والبعض الآخر للبيع فيشتريه أرباب الأسر للاستفادة من قوته البدنية أو الفكرية، وهكذا أصبح الرق في المدينة نظاما قانونيا وأداة لتنمية رأس المال، كانت الحروب عاملا في نشأة الرق الذي كان بدوره عاملا في نشوب الحروب.

أخذت ممارسة الرق في العالم أشكال عدة وأنماط مختلفة في الكثير من الأمم والحضارات وعبر فترات تاريخية متباعدة في التاريخ الإنساني. تطور مفهوم الرق واختلفت أساليبه وغاياته وتعاملاته في جميع العصور، إلى جانب استخدام العبيد في العمل الإنتاجي مع التوسع الاقتصادي وتطور نشاطاته، ودلالاته في المفهوم بعد الاكتشافات الجغرافية وتبلور الفكر الاستعماري في كيفية استخدام الرقيق في الممارسات التجارية الواسعة من ناحية الأسلوب والوسائل ومجالات الاستخدام.

ولكن السؤال المطروح: كيف بدأت ظاهرة الرق في إفريقيا وما أساليبها وما غاياتها ؟

وعلى أي أسس قامت؟ وما دور الأفارقة وكيف أسهموا في نجاح هذه التجارة ؟ وما دور الدول الأوروبية في هذه التجارة؟ وما هي انعكاساتها على إفريقيا؟

عرفت ممارسة الرق في العالم عدة أشكال وأنماط مختلفة في الكثير من الأمم والحضارات وعبر فترات تاريخية متباعدة في التاريخ الإنساني، وقد تطور مفهوم الرق واختلفت أساليبه وغاياته وتعاملاته في جميع العصور واستخدم العبيد في العمل الإنتاجي نتيجة الاتساع الاقتصادي وتطور نشاطاته، ودلالته في المفهوم بعد الكشوفات الجغرافية وتبلور الفكر الاستعماري وكيفية استخدام الرقيق في الممارسات التجارية الواسعة من حيث الأسلوب والوسائل ومجالات استخدامها،

كانت القارة الإفريقية محط أطماع العديد من الشعوب الأوروبية وخاصة بعد الاكتشافات الجغرافية وإنشاء المراكز التجارية الأوروبية على طول الساحل الإفريقي في كل من سواحل «الكونغو» و«أنغولا» منذ بداية القرن 15م (موسى، ع. 2009: 71)، لم يقتصر النشاط البرتغالي على إقامة المراكز التجارية على سواحل إفريقيا الغربية كمسالك للعبور نحو الهند، وإنما تجاوزه إلى إنشاء تجارة جديدة تمثلت في جمع الرقيق الإفريقي والعاج ونقلهم إلى أوروبا ثم إلى أمريكا (عاطف، م. 2002: 23-24)، وبهذا كانت البرتغال مدرسة مؤسسة للرق في العصر الحديث. وقد تطورت هذه التجارة بالساحل الغربي لإفريقيا وأصبحت موردا هاما للأيدي العاملة التي احتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد (حمدان، ج. 1983: 07). ومن ثم كانت بدايات تجارة الرق في إفريقيا الغربية في سنة 1441م، ووجه أحد الضباط البرتغاليين

أنتام جونز الفنز«AntamGonçlves» أول دفعة نحو لشبونة بعدما قام بخطف عشرة أفراد من الساحل الغربي الإفريقي، وتزايد عدد العبيد إلى 235 عبدا سنة 1444م ثم ازداد العدد باكتشاف الرأس الأخضر سنة 1445م، وكانت الوكالة البرتغالية في «أرجيوم» هي المركز الرئيسي لتجارة الرق على ساحل إفريقيا الغربية (سعد زغلول، ع. 1973: 129)، .

تميزت تجارة الرق بخصائص متعددة وصارت ميزة النشاط الاستعماري، وخاصة بعد نفوذ وسيطرة القراصنة والمغامرين الأوروبيين على القارة الإفريقية في عهد الاكتشافات الجغرافية، وتحولت إلى استغلال مجحف للسود الأفارقة الفقراء مدة ثلاثة قرون مارسه الطبقات الثرية البرجوازية الرأسمالية والمثقفة. وإثر ذلك، عانى هؤلاء الأفارقة صعوبات عدة بخاصة بعد القبض عليهم وشحنهم في السفن ليصبحوا مجرد حيوانات تباع وتشتري (Sik ,E. 1962: 113)، .

1- مراحل تجارة الرق:

مرت تجارة الرق في إفريقيا بثلاث مراحل رئيسية أهمها:

تعتبر أولى المراحل في تجارة الرق تلك التي مارسها البحارة المغامرون والقراصنة القادمون من أوروبا، فقد أخذوا على عاتقهم ومسؤولياتهم ونفقاتهم الخاصة نقل هؤلاء العبيد الأفارقة دون

موافقة أو تدخل من حكومة بلدانهم وبهذه الصيغة بدأت تجارة الرق منذ القرن 15م، وتواصلت على هذا النمط إلى غاية 1580م.

أما المرحلة الثانية بدأت في سنة 1580م، وذلك بعد ظهور مؤسسات وجمعيات تحتكر هذه التجارة وكانت هذه المرحلة من التجارة شبه قانونية وغير رسمية ولكن فيما بعد اعترفت بها الحكومات، وقد تزعمها تجار أوروبا الأثرياء. وبذلك تحول النظام الإجرامي برئاسة القراصنة والمغامرين إلى نظام منظم بقيادة عسكرية، ولم تقتصر التجارة على سواحل غينيا الاستوائية وغينيا بيساو بل تعدتها إلى عمق القارة حتى الضفاف الشرقية منافسة أسواق الرق العربية (Sik, E. 1962: 114)، مما أدى إلى تزايد عدد العبيد الذين قبضت عليهم وساقتهم الشركات الأوروبية بشكل رهيب (Ingram, K. 1895: 176).

كانت تجارة الرق مربحة للتجار المغامرين حيث جنوا منها مكاسب معتبرة (اريك، و. 2004: 285)، فكانوا يشترون العبيد من ضفاف إفريقيا ما بين سبعين فرنك فرنسي لتصل إلى مائتين فرنك فرنسي ويبيعونه بأسعار باهضة تتراوح قيمتها بين ألف إلى ألفين فرنك فرنسي للعبد الواحد (Ingram, K. 1895: 180).

ويعود التزايد المستمر لعدد العبيد السود الذين نقلوا من خارج إفريقيا إلى تدهور ظروف نقلهم بالمقارنة مع عهد القراصنة.

وتأتي المرحلة الثالثة في القرن السابع عشر وانخفضت تجارة الرق نوعاً ما ولكنها أصبحت منذ سنة 1689 تمارس بكل حرية في جميع أراضي القارة، مما أدى إلى تقلص حصة الشركات والمؤسسة المشرفة على هذه التجارة بداية القرن الثامن عشر للميلاد، غير أن هذا لم يقلل من المنافسة المحتدمة بين المؤسسات الأوروبية في التسابق نحو اقتناء البضاعة البشرية الإفريقية .

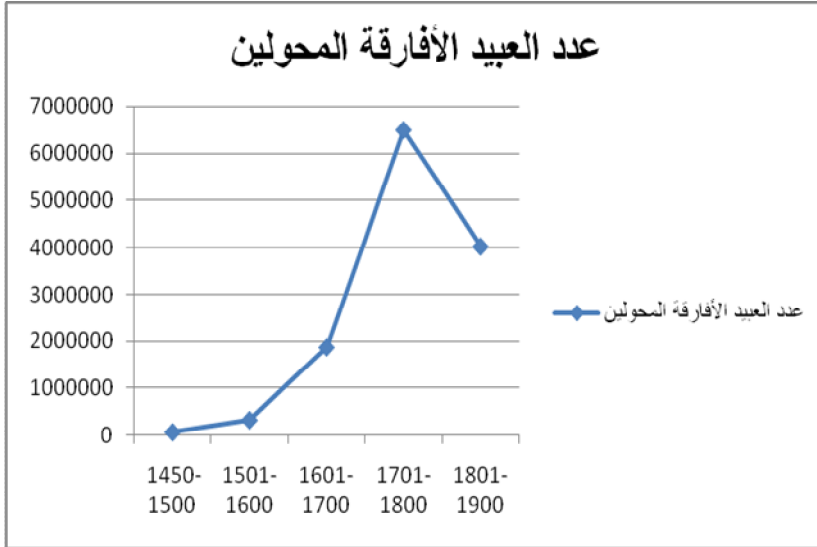
في منتصف القرن الثامن عشر للميلاد، ظهرت بوادر تقلص تجارة الرق مع ظهور الرأسمالية في إنجلترا ثم في أمريكا الشمالية والتي روجت لفكرة التنازل عن تجارة الرق والعبودية، وأنشأت إنجلترا مستعمرة لها في إفريقيا للعبيد الأحرار في «سيراليون».

تأثر تطور الرأسمالية في أمريكا بإنتاجية الرق الضعيفة واضطرت العديد من الدول إلى منع جلب الرق، منها «فرمون» 1777م، «فرجينيا» 1782م، ثم «نيويورك»، «نيوجرسي»، «بنسلفانيا»، ولكن حتى سنة 1789م فإن نتائج هذه التوجهات لم يكن لها انعكاسات ملموسة في الميدان (Sik, E. 1962: 114-115) ، .

-جدول لعدد العبيد الأفارقة المحولين نحو الأطلسي: 1450-1900م.

السنوات	عدد العبيد الأفارقة المحولين	النسب المئوية
1450 - 1500	81000	0.6
1501 - 1600	338000	2.6
1601 - 1700	1876000	14.6

50.7	6495000	1800 – 1701
31.4	4027000	1900 – 1801
	12818000	المجموع :



– عدد العبيد المرحلين من إفريقيا (1867–1501)

(Lovejoy, 1983: P.19)

النسب المئوية	عدد العبيد المرحلين	مناطق الإنزال الإفريقية
22.6	2.826.000	لواندا Luanda
8.0	1.004.000	ويده Ouidah
6.1	764.000	بانغولا Benguela
5.9	733.000	كابيندا Cabinda
5.4	672.000	بوني Bonny

4.4	549.000	مالومبو Malembo
3.7	466.000	انومابي Anomabu
3.3	418.000	لوانغو Loango
3.3	412.000	كلبار القديمة Old Calabar
2.5	318.000	غانا Cape Cost Castle
2.3	293.000	الموزمبيق Mozambique
2.2	276.000	نهر الكونغو Congo River
2.1	258.000	نهر غامبيا Gambia River
2.0	255.000	المينا Elmina
1.8	231.000	أوفرا Offra
1.8	230.000	لاغوس Lagos
1.6	206.000	أمبريز Ambriz
1.3	159.000	كليمان Quilimane
1.2	148.000	سيراليون الشرقية Sierra Leone Estuary
1.2	145.000	سان لويس Saint Louis
82.1	10.285.000	المجموع TOTAL
17.9	12.521.000	مواقع الإنزال الـ 192 مجتمعة All 192 embarcations points

– مناطق تبادل الرقيق بين الأفارقة والأوروبيين:2

استعملت الدول الأوروبية الغازية لإفريقيا أساليب عدة لاسترقاق الأفارقة، ومن أهم هذه الأساليب المتبعة الحرب النفسية من خلال استعراض القوة العسكرية بالموازة مع تحويل التجار للعبيد عبر السواحل المهمة والعمل على نشر الإشاعات إلى جانب هذه الأساليب كانت من قبل الدول الأوروبية تستأجر حملات الاسترقاق.

وصل الانجليزي «جون هوكنز» في سنة 1562م إلى ساحل غينيا فاستولى على مراكب لتجارة العبيد وبادل حمولتها بكمية من السكر مع الأمريكيتين. وقد تعامل هوكنز مع أحد الملوك الأفارقة فاشترى منه مجموعة من العبيد ثم قبض بعدها على الملك وزوجته وحاشيته واقتادهم مقيدين بالسلاسل (Kirkwood, 1965: 15).

فمن المناطق الإستراتيجية في تجارة الرق، نجد «أرغين» و«غوري» و«الmina» و«ساوتومي» و«لواندا» (الترماني، ع. 9971: 153)، وقد تمكن «ريشلو» من احتكار تجارة العبيد على طول الساحل الإفريقي عن طريق الشركة «الروانية» سنة 1626م، وبعد أن واجهت شركات الرأس الأخضر والسنغال صعوبات، سنحت الفرصة لـ«كولبير» فأنشأ شركة بلاد الهند الغربية سنة 1664م وبهما احتكر تجارة العبيد مدة أربعين سنة من الرأس الأخضر وصولاً إلى

رأس الرجاء الصالح بالإضافة إلى جزر «الأنثيل» وبعدها أنشئت شركة السنغال 1672 - 1681م (Ward, S.1958: 15).

حصلت شركة المغامرين الملكيين سنة 1661م على امتياز حصري لتجارة الرق من الرأس الأبيض حتى الرجاء الصالح وكان أعضاؤها من الطبقة الملكية (فيج جي ، د . 1982 : 143 - 144).

أتاح البرلمان البريطاني في 1697م لجميع أفراد المملكة حرية المتجارة بالرق، مما أدى إلى تزايدها، حيث قامت الشركة الملكية خلال تسع سنوات (1680-1689م) بإرسال 259 سفينة محملة بـ: 46396 عبدا بينما استطاع التجار الخواص خلال سنتين (1698-1700م) شحن 42 ألفا من العبيد نحو جامايكا وكانت اسبانيا تمنح امتيازات احتكارية خاصة لبعض الأشخاص والبلدان لشحن عدد محدد من العبيد إلى مستعمراتها الأمريكية، ولأول مرة سنة 1518م، منح «شارل كينت» الامتياز إلى الفلامنك ثم إلى الجنوبيين والبرتغاليين والانجليز (جوزيف، ك. 2000 : 328-329). ووقعت شركة «غينيا» البرتغالية مثل هذا العقد سنة 1696م التزمت بموجبه بشحن عشرة آلاف طن من العبيد.

لقد كانت الأساطيل البحرية وسيلة ضرورية لتسهيل تجارة الرقيق الإفريقي وكانت قد حملت عدة أسماء منها «الكونكوردي»، «العدالة»، «الإفريقي»، «ملك داهومي»، «السنغالي»... إلخ. وكانت مزودة بتجهيزات خاصة من القيود والسلاسل والمسامير والجسور،

للتحكم في شحنات العبيد وتكديسها في أضيق مساحة ممكنة على متن السفينة.

اتبع قادة السفن إجراءات محددة بدقة تتعلق بالعبد وثمانه، وإجبار العبد على التفرغ بعصير الليمون أو الخل تفاديا للإصابة بداء الحفر وكذا معالجة تقرحاتهم بحجارة الزاج. شكلت السفن المنطلقة عبر الأطلسي مصدرا ثراء عبر المراحل التي مرت تجارة الرق، وعلى هذا الأساس تخصصت مرافئ «نانت» و«بورديو» و«سانت مالو» و«ليفربول» كلها في تجارة الرق (جوزيف، ك. 2000: 329-330).

كانت مراكز الوكالات التجارية بالساحل الإفريقي بمثابة حامية عسكرية صغيرة تعمل على تسريع شحن السفن، لاحتوائها على مستودعات العبيد الجاهزين للشحن، غير أن الأمراء المحليين المحيطين بتلك المراكز كانوا يفرضون حقوقا وأعرافا مرتفعة الكلفة، وكانت مكانا لاجتماع السماسرة والمترجمين والوسطاء من كل الجنسيات، فالسماسرة السود كانوا يدفعون إتاوات في «سانت مالو» إلى جانب مجموعة من المراسيم والمعاملات يلجأ إليها التاجر مقابل الحصول على العبيد مثل الهدايا، والضريبة التي تدفع للملك مقابل كل رأس وثمان أولوية الحق في شراء عبيد بعض الأمراء وعمولة السماسرة (حمدان، ج. 1983: 104).

كان يفضل بعض التجار الانطلاق في رحلات ارتجالية على السواحل الإفريقية لعدم توفرهم على مراكز مستقرة بشكل قانوني على الساحل كحال الفرنسيين غير أن هذه الطريقة كانت محفوفة بالمخاطر (جوزيف، ك. 2000 : 330 - 331).

كانت تجارة الرق تمارس أساسا في المحطات والمراسي والموانئ ومراكز الوكالات المنتشرة على طول ساحل إفريقيا السوداء، وكان أغلبها يقع في الجزر التي يسهل الدفاع عنها أو في المرتفعات القريبة من الشاطئ مثل «أرغين» و«غوريه» وجزر «لوس» و«الmina» و«فرناندو» و«ساوتومي» و«لواندا». (حمدان، ج. 1983: 104).

كان طاقم هذه المراكز قليل العدد، فمثلا قلعة «سانت لويس» لم يتعدى عمالها ثلاثين شخصا بمن فيهم المدير والمراقب وحارس المستودع والمرشد والطبيب والضابط وبعض المستخدمين والجنود، وعرف الهولنديون والانجليز بصرامتهم بالمقارنة نظرائهم الفرنسيين من ناحية التجهيزات والبنى التحتية التي أقاموها بمراكزهم، حيث أقاموا بجزر لوس ورشات لصناعة السفن وترميمها (جوزيف، ك. 2000 : 331 - 332).

3- وضعية الرقيق الإفريقي أثناء عمليات الترحيل:

تكبد الرقيق كل أنواع الذل والهوان والمعاناة أثناء عمليات الترحيل، فكانوا يطردون من أراضيهم وكأنهم حيوانات بشرية تباع وتشتري. ثم يساقون من أعماق القارة الإفريقية إلى سواحلها حيث

ينتظرون التجار الأوروبيون، وربما تأخروا عليهم أسابيع عدة بل وأشهر للحصول على هذه البضاعة البشرية. ثم يقومون بشحنهم في السفن صوب أمريكا وجزر جمايكا وهي أخطر مرحلة وأشقها على العبيد. وبعد وصولهم، تأتي مرحلة البيع فيها يقوم ملاك العبيد بفصل الأم عن ابنها والزوج عن زوجته، وفي الأخير، يسلمون إلى أصحاب المنازل ومالكي العبيد لبدأ العبيد رحلة عذاب أخرى في ضل حياة مليئة بالأعمال الشاقة وسوء التغذية إلى جانب العنف الجسدي والنفسي المتمثل في الضرب والخوف والكلام الجارح والخوف من الغد، (Sik, E. 1962: 115).

ويصف هذه المعاناة المؤرخ والمستعمر الانجليزي «هاري جونستون» (Harry Johnston) قائلا: «خلال نقل الرق نحو الساحل هناك أُنْقَال كبيرة تحملها الأكتاف مسببة جروحا في أعناق العبيد ، فكانوا أشباه موتى من الجوع والعطش والتعب ، ولم يكونوا يتلقون المياه بالقدر الكافي، وكانوا معرضين لخطر الموت دون أدنى مبالاة يتلقون الضربات على أجسامهم وأعناقهم بمجرد جلوسهم قصد الراحة من التعب، وكانت تقطع دون شفقة رؤوس الأطفال الذين لا تقدر أمهاتهم على حملهم أو لا يستطيعون المشي فانتحر الكثير ممن لا يقدرّون على مفارقة أزواجهم وأولادهم. وكانت معاناتهم كبيرة من الجروح البليغة في وقت كانوا لا يتلقون أي علاج طبي، وكانت تلك معاناتهم في خيمات الرق وبواخر نقلهم ثم يأتي رعب السفر عبر البحر، فلا تستطيع معرفة وجوههم التي تشبه ألوان سفن النقل الانجليزية والهولندية والاسبانية والبرتغالية والأمريكية وهم بداخلها،

ولم تكن تلك السفن الأوروبية تشبه السفن العربية والهندية التي كانت تقوم بنقل العبيد من إفريقيا الشرقية فعموما لم يقيم العرب والهنود بتكديس سفنهم بالزنج (Johston ,H. 1913: 30).....

4- عمليات تجارة الرق بين الزعماء الأفارقة والوكلاء الأوروبيين:

كانت تجارة الرق تجري بين الوكلاء الأوروبيين والزعماء الأفارقة، فكانوا يبادلون العبيد بمواد يجلبونها من أوروبا على رأسها: قضبان حديدية وحلق للأذنين وأقمشة وثياب وأطواف كلاب مبرقشة وبعض الثياب القديمة أما الكحول فغالبا ما يخلط بالماء وأحيانا يتم شراء العبد بقليل من الكحول. وغدت البنادق جزءا من التجارة وبمقابل هذه المواد الرخيصة ذات النوعية الرديئة كان الجنود يطلبون الجلود والصمغ والعاج والذهب والعبيد، ما بين «أنغين» و«أنغولا».

كان الساحل الإفريقي مقسما إلى سبعة قطاعات «السنغال» و«سيراليون» و«غينيا» و«ساحل العاج» و«كواكوا» و«ساحل الذهب» وممالك «آرد» و«جودا» و«بنين» و«ساحل لوانغو» و«انغولا»، عرف كل قطاع من هذه القطاعات بصنف معين من العبيد وبأسعار محددة في موانئ أوروبا وأمريكا «زنوج كايور» عبيد القتال يستطيعون تحريك عجلة الانتفاضات، «زنوج البمبارا» أغبياء ولطفاء وأقوياء، «زنوج الكونغو» مرحون وعمال جيدون، وأفضل أصناف العبيد كان يطلق عليهم اسم «القطع الهندية»، إنهم زنوج

تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر إلى خمس وعشرين سنة لا يشوبهم أي عيب جسدي وصحتهم ممتازة إذ يحتفظون بأصابعهم وأسنانهم ولا تعلق عيونهم غشاوة.

وكانت توضع معادلات معينة فمثلا ثلاثة أطفال ما بين الثامنة والخامسة عشر يعادلون عبيدين من قطع الهند وطفلين ما بين ثلاث وسبع سنوات يعادلان قطعة واحدة، أم وطفلها يعادلان قطعة واحدة وكانت المبادلات تتم عن طريق المقايضة واعتمدت الكثير من المراكز وحدات حسابية تقوم على الأونصة والرزمة والقضيب، أما العملات المستعملة عموما عبارة عن «الكوري» عملة صدفية ومسحوق الذهب أو حبوبه وغالبا ما يطلب على شكل سبائك خوفا من الغش (Latour, F. 1979:119).

وما أن تعطي السلطات المحلية الإذن بافتتاح البيع والشراء حتى تبدأ عمليات الإتيان بالعبيد من المركز أو من على الشاطئ ثم يحشرون في مخازن ملوثة تسمى «براكيات» ويتم فصل الأطفال عن أمهاتهم. وهناك العديد من الأمثلة حول عمليات الفصل حيث يروي «برونو دو بوم جورج» الذي كان محاسبا بشركة الهند، كيفية فصل أم عن ابنها من خلال تعامله مع تجار الرقيق. وكان هؤلاء التجار يقومون بإلقاء هؤلاء الأطفال في البحر بعد عملية الفصل ويتحدث كذلك حول الزواج وكيفية القبض عليهم قائلا: «إنهم لا يقاتلون مطلقا ولا يخربون بيوت بعضهم بعضا إلا في سبيل بيع مواطنيهم إلى أسياد برابرة وهؤلاء البرابرة هم رجال فرنسيون

يدعون المسيحية ويدفعهم الجشع إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم
الفظيعة (جوزيف، ك. 2000: 333-335).

وكان القادة الأفارقة يقومون بقتل وإعدام كل من يثور ضدهم
أو يقوم بتحريض جماعات ضد هذه التجارة والاستغلال.

كانت عملية شراء العبيد تتم بطريقة دقيقة فتفحص كل أعضائه
للتأكد من سلامتها، وبعد مساومة متشددة يتم وشم العبد بالحديد
المحمى على الصدر أو الإلية أو الثدي بالحرف الأول من اسم مالكة
وشهرته وبعد إتمام الصفقة تحصل عمليات فصل جديدة حيث يتم
الإتيان بعبيد جدد عبر السفن من أهلهم أو أزواجهم وهناك عبيد
يلقون بأنفسهم في البحر ويغرقون أما الآخرون فتحلق شعورهم
ويجردون من ثيابهم باستثناء المرأة التي تغطي برقعة صغيرة ثم
يحشرون جنباً إلى جنب في مكان ضيق من السفينة حيث يتخبطون
في حمأة من الدم والقاذورات على اختلاف أنواعها، وتدوم الرحلة
حوالي شهرين في عرض البحر تملؤها المعاناة والموت والأوبئة، وإذا
ما انتفض العبيد داخل السفينة واجهوا قمعا من الطاقم بنار البنادق
ويتم إعدام قادتها أو إغراقهم في البحر أو جلدهم حتى النزيف أو
شق أفقيتهم بسكين ثم يضعون بجروحهم كمية من الفلفل أو الخل
أو البارود وعلى اثر إضرابهم عن الطعام يعدم قائد الإضراب ،
ويقطع جسده ثم يجبر البقية على تناول الطعام (صكار العاني ،
خ. 1989: 93-95).

كان قرار الإعدام في نظر العبد أرحم من بقاءه حيا وكان يتم إلقاء العبيد المرضى في البحر قبل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية تحسبا لإمكانية عدم بيعهم وهروبا من الضريبة التي تدفع لأجلهم، وقبل بيع العبيد في أمريكا كان التجار يقومون بإتخامهم بالأكل ليدو في حالة جيدة ولو مؤقتا. ويخضع العبد عند نزوله في الشواطئ الأوروبية أو الأمريكية للفحص الدقيق من حيث الأسنان والعينين والأعضاء التناسلية واليدين والرجلين و يضرب أو يلطم للتأكد من بنيته الجسدية. وعندما يصبح العبد عند سيده الجديد في البرازيل أو كوبا أو أمريكا الشمالية فهذا لا يعني نهاية المعاناة فكان العبد مجردا من جميع حقوقه (جوزيف، ك. 2000 : 336 - 338).

عانى الرقيق مدة ثلاث قرون قبل القرن 19م ، حيث كان تجار الرقيق يتصرفون حسب أهوائهم من دون أي ضغط، ولقد انحصر النشاط الاقتصادي للرأسماليين الأوروبيين والأمريكيين في إفريقيا على التجارة وبخاصة تجارة الرق وكان هؤلاء يبعثون في المستعمرات الأخرى من العالم في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية والاستثناء الوحيد كان في جنوب إفريقيا حيث أسست المجموعة الهولندية للهند الشرقية في منتصف القرن 17م نشاطات اقتصادية في شكل مزارع أوروبية، (Sik ,E. 1962: 116) ، وتميزت التجارة الإفريقية منذ القرن 16م إلى القرن 18م بالسيطرة والاستيلاء المباشر وغير المباشر فكان التجار الأوروبيون يحوزون على الملكيات عن طريق القوة المباشرة أو عن طريق المقايضة

بالثروات الموجودة في البلدان التي اكتشفت حديثاً، فكانوا يقايضون سكان تلك المناطق بأشياء زهيدة مثل بعض الجواهر أو الزجاج أو الأزرار وكذلك بعض المشروبات الكحولية التي تعود الأفارقة على شربها.

إن التواجد الأوروبي خلال هذه المرحلة لم يتزامن مع الاستعمار أو الاحتلال إذا استثنينا «جنوب إفريقيا» فقد كان العسكريون والمغامرون أول من يظهر على الأراضي المحتلة ثم يتبعهم التجار والمبشرون، ولكن لم تكن لهم نية البقاء في إفريقيا باستثناء المحاولات الأولى للبرتغاليين في الاستقرار «بأنغولا» و«الموزمبيق» ولكن محاولاتهم باءت بالفشل.

لم تكن نية التجار الأوروبيين الولوج إلى أعماق القارة الإفريقية بقدر بقائهم على الساحل لتنظيم عمليات السطو والاستيلاء على الثروات الإفريقية باستخدام عماهم البيض والسود لجلب أكبر الثروات من أجل بيعها. وتمثلت هذه الثروات في الذهب والعاج والتوابل والعبيد. وحتى نهاية القرن 18م، لم يحتلوا سوى مناطق ساحلية لاتخاذها مخازن وقواعد تموين غذائية وعسكرية وظلت جنوب إفريقيا تمثل استثناء.

5- العلاقات بين البعثات الأوروبية والأفارقة:

عمل المستعمرون الأوائل على مطاردة القبائل الإفريقية للقبض عليهم وبيعهم كعبيد، أو مطاردتهم في أعماق القارة وكانوا يسمون استعمارهم لبعض المناطق اتفاقيات سلمية يتم إبرامها مع قادة القبائل بواسطة هدايا لا معنى لها، أو عن طريق البعثات التبشيرية التي أسهم مبشروها في التأثير

على سكان تلك المناطق، ومثال ذلك ما قامت به المجموعة الهولندية من خلال شرائها لمستعمرة «الكاب» من خلال اتفاقيتين سلميتين أعطت بموجبها المجموعة للزعماء الإفريقيين بعض السلع الأوروبية (شوقي عطا الله، ج. 1989: 43).

ومما قاله المؤرخ «بور سيدويل» إنه في سنة 1672م، أبرم أحد مسيري المجموعة الهولندية اتفاقا سلميا مع احد الزعماء بقيمة 800 ليرة وهذه المرة حصل الأفارقة على سلع لا تتجاوز قيمتها 7 ليرات.

ويبدو أن سياسة دفع الأوروبيين الرخيصة هذه لم تلق نجاحا باهرا حتى عند أشد الإفريقيين جهلا فقام سكان منطقة «الكاب» بقتل 08 أوروبيين و04 عمال من هذه المجموعة وهذا رغم الهدايا المعطاة لزعيم قبيلتهم مما سبب اندلاع حرب دامت 05 سنوات (Sik, E. 1962: 117-118).

إن مدة ثلاثة قرون من السيطرة الأوروبية في إفريقيا جعلت السكان يرغبون في الثورة والتحرر من ذلك الاستبداد مما أفرز العديد من الصراعات والحروب بين المستعمرين الأجانب والأفارقة ودار الصراع حول السلعة الإفريقية المتمثلة في تجارة الرق وثروات إفريقيا فبدل أن يفكر التجار في نقل الثروات المكلفة من عمق إفريقيا والسفر بها وبناء مخازن حصون مكلفة وطويلة المدى كانوا يستولون على ثروات الغير ويستحوذون على مخازنهم وحصونهم

مما تسبب في نشوب صراعات عدة بين البرتغاليين والانجليز والهولنديين والدانماركيين والسويديين والفرنسيين للاستيلاء على السفن المملوءة بالرقائق أو سلع أخرى تعود لمنافسيهم (Latour, F. 1979:125-126).

بدأت نتائج الثورة الصناعية في أوروبا تلقي بظلالها على سياسة الدول الاستعمارية في إفريقيا وبخاصة في النصف الثاني من القرن الـ18م فبعد أن كان الاهتمام منحصرًا في تجارة الرق والذهب فقط ، توجهت الأنظار إلى البحث عن مصادر المواد الأولية والمنتجات الزراعية ومصادر المنتجات الصناعية، وهنا بدأ التفكير الفعلي في الاستقرار وإنشاء مشاريع ومزارع فكانت الوجهة «جنوب إفريقيا»، كما كان حال الانجليز في «سيراليون» والبرتغاليين في «الموزمبيق».

وبهذا زادت الاتفاقيات السلمية مع المجموعات التجارية الاستغلالية وبدأ التفكير في التوغل في أعماق إفريقيا لاستغلال ثرواتها، حينها احتدم الصراع بين الدول الأوروبية الاستعمارية. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الصراع الانجلو-إسباني في منطقة «فرناندوبو» سنة 1779م، والحرب الأنجلو-هولندية حول «كوت ديفوار» ما بين 1781-1783م، ثم الحرب الفرنكو-برتغالية في «كابيندا» سنة 1784م، والصراع بين إنجلترا وفرنسا حول مستعمرات هولندا في «الكاب» فقامت فرنسا باحتلالها مؤقتًا سنة 1781م، ثم احتلتها إنجلترا نهائيًا سنة 1795م.

وبالموازاة مع هذه الصراعات، ظهر شكل آخر من أشكال التنافس بين هذه الدول ألا وهو اكتشاف موارد جديدة في أراضي جديدة من خلال الرحلات أهمها رحلة الفرنسي «ليفان» إلى «جنوب إفريقيا» والانجليزي «بيترسون» في «جنوب إفريقيا» والرحالة «بروس» في «أثيوبيا» (Sik, E. 1962: 119-120).

6- التوغل الأوروبي في إفريقيا :

يعتبر الهولنديون أول الوافدين إلى منطقة السنغال في سنة 1617م فشيّدوا بها طرقا وحصونا مثل جزيرة «غوري» «روفيسك» و«جاوول» واشتروا من البرتغاليين في سنة 1637م حصن «أرغوين» ، ويليهم عمال المجموعة الفرنسية الذين أسسوا الطرق والحصون في سنة 1626م (الهام محمد علي ، ذ.1988: 61) ، وفي سنة 1656م كانوا قد أسسوا محطات ومراكز على أراضي «سان لويس»، وفي سنة 1677م احتلت فرنسا أهم مراكز الهولنديين: «غوري» و«روفيسك» «بورتودال» و«جاوول» بعد صراع دام سنوات عدة، غير أنها تخلت عنها لصالحهم رسميا في سنة 1687م. بعدها ظهر خطر الانجليز الذين نافسوا الفرنسيين في المنطقة على ساحل السنغال وانتزعوا منهم «غوري» و«سان لويس»، فاحتدم الصراع بين الطرفين وبعد عام من الصراع أسفر عن عودة المحطتين إلى فرنسا من جديد. غير أن الصراع لم ينته بل بقي قائما بين الفرنسيين والانجليز بالمنطقة طيلة 90 سنة منذ 1692م حتى 1783م .

تولى في سنة 1697م أندري «برو»، وهو مدير المجموعة الفرنسية على ساحل السنغال وأحد أبرز المستعمرين الفرنسيين، إدارة الأعمال الاستعمارية مدة ستة وعشرين (26) عاما (1697م- 1723م) قضى منها اثني عشر سنة (12) داخل البلاد، وقام بأعمال جادة من اجل تطوير المستعمرة فاستثمر بأمواله الخاصة الأراضي المجاورة للمستعمرة الفرنسية مثل «بامبوك» و«كايور» و«قالام» وأبرم اتفاقيات مع زعماء هذه المناطق بموجبها يحصل على أراضيهم وطرق ومحطات وحصون (Sik, E. 1962: 130- 131).

نجح الفرنسيون في انتزاع منطقة بورتنيك من هولندا في سنة 1717م، ومنطقة أرغوين سنة 1727م، وتطور الصراع الفرنكو-إنجليزي ليتخذ منحى جديدا خلال حرب السبع سنوات. إذ تمكن الانجليز من الاستيلاء مجددا على «قوري» و«سان لويس» سنة 1758م ولكن بمقتضى معاهدة باريس سنة 1763م، تم إعادة «غوري» إلى فرنسا، وبقيت المستعمرات تحت سيطرة الانجليز. ولم تهدأ فرنسا لحرمانها من منطقة «سان لويس» وأراضي أخرى، فاستولت على «كايور» وأراضي جديدة تقع بين «سان لويس» و«دكار» سنة 1765م، واستعانت بقوة السلاح للاستيلاء سنة 1779م على «سان لويس» التي حرمت منها.

وانتهى الصراع بموجب اتفاقية فرساي سنة 1783م التي تنص على أن تصير كل ممتلكات السنغال والمخزن القديم في غامبيا ألبريدا تحت سيطرة الفرنسيين وتعترف انجلترا بغامبيا والسنغال.

وبعد الاتفاقية بقليل ازداد توسع فرنسا في بشراء أراضي جديدة من الزعماء الأفارقة ويتعلق الأمر بمنطقة «الرأس الأخضر» و«دكار».

بعد أن تفردت فرنسا بالسيادة على المستعمرة السنغالية بعد 1815، قاموا بتوسيع منشأتهم وأملاكهم داخل هذه المستعمرة (فيج جي، د. 1982: 309 - 311)، وكللت المشاريع التوسعية بالنجاح حين أبرموا اتفاقيات عدة مع الزعماء المحليين لمنطقة دكار في سنوات (1826م - 1830م - 1832م)، وكذلك مع سلاطين «فوتا» و«قالام» (1838م - 1842م). ونصت هذه الاتفاقيات على التوقف عن امتلاك أراض جديدة والامتيازات الممنوحة للفرنسيين في مجال التجارة، ولكن في منطقة سان لويس شمال المستعمرة، والمنطقة السفلى من نهر السنغال، تعذر عليهم التوسع في ممتلكاتهم، بل وعانوا من الحروب التحررية التي قادتها ضدهم القبائل المسلمة التي تسكن المنطقة (الوالو، التوكولور، الفولبي على الضفة اليسرى من السنغال، والقبائل الشمالية من النهر)، لمدة نصف قرن وفي أربع مناسبات (1826م - 1830م - 1832م - 1843م)، حروب حملت اسم «المقاومة ضد الأجانب» (قداح، ن. 1975: 96 - 98).

وفيما يتعلق بالتطور الاقتصادي، فإنه لم يحقق شيئا يذكر خلال نصف القرن التاسع عشر (19م). في سنة 1824م، أنشئت مجموعة الاستغلال الاقتصادي في المنطقة، إلا أن محاولة إنشاء اقتصاد استعماري (إنتاج القطن، النيلة، البن...) باءت بالفشل حتى قبل الثلاثينيات، ولكن بالمقابل زادت

نفقات المستعمرة وبخاصة نفقات تسيير الإدارة (من 1817م إلى 1851م) حيث عرفت المستعمرة تعاقب 52 حاكما، وقد أثقلت كاهلهم النفقات المدفوعة لرشوة زعماء القبائل الفرنسيين حتى أوشكوا على الإفلاس، ففي سنة 1848م أفلست المجموعة السنغالية وتم إزالتها (Sik, E. 1962: 217).

7- انعكاسات تجارة الرق على إفريقيا الغربية:

تزامنت نهاية تجارة الرق مع نهاية القرن 18م، وفي هذه الفترة، جنى التجار الأوروبيون أرباحا طائلة إلى جانب تجارة الذهب والسيطرة على ثروات القارة الإفريقية. في هذه الفترة لم تكن المستعمرات الإفريقية وسيلة للتزويد بالمؤن والمواد الغذائية والمواد الأولية وإنما كانت تقدم أشياء تجميلية لأغنياء أوروبا مثل العاج والذهب، وخلال ثلاثة قرون من تجارة الرق، تمكن القراصنة الأوروبيون من فرض سيطرتهم على كامل الساحل الغربي الجنوبي والجنوب الشرقي لإفريقيا غير أنهم لم يتمكنوا من التوغل نحو الأعماق وظلوا يجهلون المناطق الداخلية و ثرواتها وسكانها إلى أن ظهرت البورجوازية الصناعية العالمية، والتي يعود إليها الفضل في اكتشاف أعماق إفريقيا (ضاهر، م. 1989: 153 - 156).

عاش الأفارقة على يد الدول الأوروبية الاستعمارية أوضاعا مزرية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر (16م) إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر (18م) تمثلت في أساليب عدة من الإبادة إلى النفي خارج الأراضي، والفصل عن الأولاد وتحطيم للممتلكات والاقتصاد.

أسهم بعض زعماء القبائل الإفريقية في تجارة الرق حيث عملوا إما وسطاء أو عملاء أو مساعدين للوكلاء والتجار الأوروبيين

وكانوا سببا في ظهور الطبقة التي ولدت فكرة الدفاع عن النفس عبر تحالفات قبلية وتنظيمات على الصعيد العسكري ودفع بهم الاضطهاد الذي تجرعوه طيلة ثلاثة قرون إلى مواجهة التجار الأوروبيين والزعماء الأفارقة العملاء ومحاربتهم ، واستطاعوا من شدة كرههم للأوروبيين أن يحصنوا أنفسهم عسكريا وتزايد هذا الكره بعد توافد الأوروبيين إلى إفريقيا واعتبارهم الرجل الأسود مجرد شخص خلق للعبودية، فاتخذوا صراخهم وحربهم ضد الأوروبيين من أجل التحرر من خلال تشكل جذور عميقة للاديولوجية الفكرية عند الأفارقة من خلال الأحزاب الوطنية والطبقية (شوقي عطا الله، ج . 1989: 38).

غير الاستعمار الرأسمالي الصناعي وبخاصة في إنجلترا من سياسته، نحو زيادة الإنتاج واستثمار المواد الأولية الأساسية واحتلال أكبر عدد من الأراضي، غير أن تجارة الرق اعترضت سبيلهم وأثرت سلبا على قلة اليد العاملة في القارة الإفريقية والتي كانت تحول بأعداد كبيرة خارجها. وإثر ذلك، تخلت الدول الأوروبية عن فكرة استخدام اليد العاملة الإفريقية كرق في مستعمرات الهند الغربية وأمريكا وألغت تجارة الرق باسم الإنسانية المزعومة، إذ كانت تبطن نية خبيثة تهدف من ورائها إثراء منتجاتها في إفريقيا وإنماءها. ومع ذلك، لم تجد الدول الاستعمارية الطريق معبدة لتحقيق غايتها، فجعلها لأعماق إفريقيا وبالأخص ثرواتها

الطبيعية حال دون ذلك فكان لزاما عليهم الخوض في هذه الأعماق المجهولة واستكشافها.

اتخذت الدول الأوروبية قناع الاستكشاف العلمي للمنطقة من خلال بعث علماء في البيولوجيا وعلم النباتات أو عن طريق المبشرين المسيحيين إلى الأفارقة لجلب الحضارة إليهم وسيلة لاستكشاف المجهول وتهيئة الأوضاع لاحتلالها فيما بعد، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام تصدي سكان تلك المناطق لهم ودفاعهم عن أراضيهم ومثال ذلك فشل كلا من فرنسا وإنجلترا في احتلال «غينيا الاستوائية». وكذلك محاولات دخول أثيوبيا ومدغشقر باءت بالفشل.

إن مشاريع التوغل في أعماق إفريقيا تم عبر منطقتين فقط هما جنوب إفريقيا حيث سيطر الانجليز على أراضي الأفارقة واستعمروها، أما المنطقة الثانية كانت السودان الشرقية بفضل تأثير الإنجليز على مصر في هذه الفترة واستطاعوا احتلالها لكن الوضع بقي على حاله وخاصة بالنسبة للدول الاستعمارية العظمى ، ليقى استغلال الرق على حاله ولم تتمكن الدول الأوروبية من رفع حجم منتوجاتها من المواد الزراعية والأولية في ظل نقص اليد العاملة بعد عزوف الأفارقة وهروبهم ومرض الأوروبيين بالحمى، ويرجع ذلك إلى أن الرأسماليين الأوروبيين لم يكونوا خلال هذه الفترة من المختصين والمحنكين بل كانوا عسكريين جشعين أو تجارا عديمي الخبرة.

شكلت جنوب إفريقيا حالة خاصة لتواجد الأوروبيين ومشاريعهم، ففي مستعمرة «الكاب» وصل عدد المستعمرين إلى مائة وستة وأربعين ألف (146.000) شخص، أما في المستعمرات الأربع الأخرى في جنوب إفريقيا فقد بلغ عددهم سنة 1870م حوالي عشرين ألف (20.000) شخص مع وجود مزارع كثيرة في المنطقة. وكذلك كان الحال في «الناتال».

تغيرت نسبة تواجد الأوروبيون في القارة الإفريقية فقد جاء الانجليز في الريادة يتبعهم الفرنسيون والألمان في حين احتل البرتغاليون والهولنديون المركز الثالث.

بعد ممارسة الانجليز لتجارة الرق وبكثرة ارتأوا الآن التخفيف منها ليس احتراماً للإنسانية الأفارقة ولكن خدمة لمصالحهم الخاصة. لم تكن ادعاءات الانجليز ومزاعمهم بكونهم الرواد في إزالة تجارة الرق وأنهم هم من قاموا بحماية الأفارقة من شبح العبودية سوى أكاذيب وأعداز يلتمسونها إذ لم تحد إزالة تجارة الرق من أزمات الأفارقة بل زادت سوءاً، ولم تمنع الانجليز من البحث عن الأفارقة ومطاردتهم داخل أعماق إفريقيا.

لم تتوقف معاناة العبيد المتمثلة في مطاردتهم ونقلهم نحو الساحل فعلياً، إلا أن عمل الانجليز صار يقتصر على القيام بحملات عسكرية ضد السفن لتحرير العبيد الأسرى في السفن ولم يكن تعليق تجار الرق على السفن الشراعية ليعطي أي دلالة فعلية.

لم يعرف العبيد خلال عمليات نقلهم من أعماق إفريقيا سوى الجحيم بعد أن كانوا ينعمون بشيء من الراحة خلال نقلهم بحرا عبر السفن. وعندما تلاحق السفن الانجليزية سفن التجار المليئة بالعبيد الأفارقة ، وأمام محاصرة هذه السفن وعندما لا يجد قادة السفن مفرًا للهروب من السفن الإنجليزية، يقومون برمي هؤلاء العبيد في البحر من أجل لإنقاذهم فيبقى المساكين متشبثين ببعضهم البعض وفي أرجلهم أوزان ثقيلة من السلاسل. كانت أخطار السفر تقلل من أعداد العبيد الذين يكثرون عليهم الطلب وكان التجار يضطرون إلى إخراج أعداد كبيرة من أعماق إفريقيا مما زاد أوضاع الأفارقة سوءا (Sik ,E. 1962:195- 197).

استطاع الرأسماليون الأوروبيون باسم محاربة تجارة الرق توسيع ممتلكاتهم في إفريقيا فقد قامت كل من فرنسا وانجلترا من إبرام اتفاقيات سلمية مع زعماء القبائل تنص على إنهاء تجارة الرق، ثم بعد ذلك وبجحة انتهاك الأفارقة لهذه الاتفاقيات يقومون بالتدخل في شؤون أراضيهم للاستيلاء عليها.

ذهب الانجليز في ستينيات القرن التاسع عشر (19م) إلى أبعد من ذلك عندما قاموا بحملات عسكرية فعلية لاحتلال البلاد الإفريقية وذلك بحجة إنهاء تجارة الرق، ولعل اكبر هذه الحملات هي حملات «باكر» و«السودان الشرقية».

ومن الطرق الملتوية التي استخدمها الانجليز باسم تحرير العبيد نجدهم كلما تمكنوا من القبض على السفن المليئة بالعبيد لا يحررونهم فعليا، وإنما يستغلونهم لصالحهم كعبيد، ويتم كراؤهم واستخدامهم في الفلاحة كعمال دون رحمة في ظروف أشبه بالعبودية.

- الخاتمة:

حققت الدول الأوروبية جراء تجارة الرق واستغلال الإنسان الإفريقي أرباحا مادية واقتصادية كبيرة كما عرفت ازدهارا وتطورا اقتصاديا واجتماعيا في وقت ترتب عن هذه التجارة انعكاسات خطيرة على المجتمعات الإفريقية على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإنسانية بعد استنزاف نحو ثمانين (80) مليون إفريقي رُحِّلوا من بلدانهم نحو أوروبا وأمريكا.

لقد قضت المتاجرة بالإنسان الإفريقي على البنية الاجتماعية وفككت الأسر حيث عمل التجار الأوروبيون على أخذ أكبر عدد من الشبان القادرين على التحمل وحرمانهم من أسرهم وقبائلهم.

أدت تجارة الرق إلى تخلف إفريقيا اقتصاديا وخاصة بعد أن تم نقل عدد كبير من الفئة الشبانية التي كانت تعمل في المزارع الإفريقية إلى أمريكا وأوروبا مما تسبب في تراجع الإنتاج الزراعي بشكل رهيب وبقيت موارد القارة الإفريقية الطبيعية دون استغلال، وزالت العديد من الحرف والمهن الإفريقية التي اشتهرت بها العديد من

القبائل الإفريقية والتي كانت تعتبر من مقومات التقدم الحضاري لإفريقيا.

المراجع باللغة العربية:

- الترمانيني، عبد السلام. (1997)، الرق ماضيه وحاضره، ط3. دمشق: دار طلاس .
- الهام محمد علي، ذهني. (1988)، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914، ط1. الرياض: دار المريخ للنشر.
- جوزيف، كي زيربو. (2000)، تاريخ إفريقيا السوداء، ط1. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- حمدان، جمال . (1983)، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، ط1 . القاهرة: دار الشروق.
- عاطف، محمد . (2002)، أشهر الاكتشافات الجغرافية في العالم، ط1. مصر: دار اللطائف للنشر والتوزيع.
- فيج، جي دي. (1982)، تاريخ غرب إفريقيا، ط1. القاهرة: دار المعارف.
- قداح، نعيم. (1975) حضارة الإسلام وحضارة أوروبا في إفريقيا الغربية، ط2. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- موسى، عايدة. (2009)، تجارة العبيد في إفريقيا، ط1. الجزائر: دارالشروق.
- وولف، اريك . (2004)، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

المجلات والندوات:

- سعد زغلول، عبد ربه. (1973)، «تجارة الرقيق وأثرها على استعمار غرب إفريقيا». المجلة التاريخية المصرية، مطابع سجل العرب القاهرة، (المجلد 20)، ص.ص. (129-152).

شوقي عطا الله، الجمل. (1989)، «دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرق»، ندوة مسألة الرق في إفريقيا بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 27- 29 جوان 1985.

صكار العاني، خطاب. (1989)، «دور حركات الاستكشاف البحري والحركة التجارية الأوروبية في تجارة الرق»، ندوة مسألة الرق في إفريقيا بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 27- 29 جوان 1985.

- ضاهر، مسعود. (1989) «موقف الرأسمالية من الرق دراسة في المنهج»، ندوة مسألة الرق في إفريقيا بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 27- 29 جوان 1985.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ingram, K . (1895), A history of slavery and serfdom: London: éd.Adam et Charles Black.

Johston ,H. (1913), History of the colonization of west Africa by alien races, Cambridge: University Press.

kirkwood ,K . (1965), Britain and Africa, London: Chatto and Windus.

Latour ,F. (1979, Portuguese participation in the slave trade(Rapport and the meetings of experts organized by Unesco 13 January to 4 February 1978), Paris: Parinted.

Lovejoy, P. (1983), A History of slavery, Cambridge: University Press.

Sik ,E. (1962), Histoire de l'Afrique Noire, Budapest : éd. Akadémiai Kiado.

Ward, S. (1958), History of Gana, London ;George.Allenand.Unwin.